

PROVISIONAL

A/45/PV.32
8 November 1990

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٠٠

(موريشيوس)

السيد بيرثوم

الرئيس :

- تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية [١٤]
(أ) مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة
(ب) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى :
Chief of the Official Records :
Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza , مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

نظرا لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بيرشوم (موريشيوس)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

البند ١٤ من جدول الاعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

(أ) مذكرة من الامين العام يحيل بها تقرير الوكالة (A/45/371)

(ب) مشروع قرار (A/45/L.9)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن اقترح إقفال قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند الساعة الواحدة من بعد ظهر اليوم .
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ولهذا ، فإنني أطلب من الممثلين الراغبين في الكلام إدراج أسمائهم على القائمة في أقرب وقت ممكن .
أدعو المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، السيد هانس بليكس ، لتقديم تقريره .

السيد بليكس (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في معرض تقديم التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية الى الجمعية العامة البدء بالتعليق على ثلاثة مواضيع رئيسية تتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية : أولا ، المواجهة الحالية في الشرق الاوسط ، وثانيا ، النتائج التي تم التوصل اليها في المؤتمر الاستعراضي الاخير لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بشأن نظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وثالثا ، الخطر الناجم عن الدفء العالمي والاستجابات الممكنة لذلك في ميدان الطاقة . وسأتناول بعد ذلك بالمناقشة دور الوكالة في ميادين السلامة النووية ، والفضلات النووية ، ونقل التكنولوجيا وتقديم المساعدة للبلدان النامية ، وسأختتم ذلك ببعض التعليقات حول إدارة الوكالة وتمويلها داخل منظومة الامم المتحدة .

تؤثر موجات الصدمة الناتجة عن المواجهة الحالية في الشرق الاوسط على جميع بلدان العالم والمنظمات كافة في أسرة الامم المتحدة . وبالنسبة الى الوكالة ، لسمات معينة للحالة الراهنة في الشرق الاوسط ملحة خاصة .

أولا ، تبرز المواجهة الاخطار الخاصة والهائلة الناشئة في منطقة يمزقها النزاع من جراء وجود أسلحة التدمير الشامل . ويبدو جليا ان تحقيق تطور سلمي في المستقبل في هذه المنطقة يقتضي ليس فقط وفاقا سياسية واسعة النطاق ولكن أيضا ثقة ، ناجمة عن التزامات بتحديد الأسلحة الذي يمكن التحقق منه خصوصا ما يتعلق بالأسلحة النووية وغيرها من وسائل التدمير الشامل . وتوفر الدراسة التي أجريتها مؤخرا داخل الأمم المتحدة لمفهوم إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط تحليلا قيما لهذه المشاكل . ولقد سرّ أمانة الوكالة أن تسهم ببعض الخبرة الفنية في تلك الدراسة .

ومن المهام الرئيسية للوكالة التحقق ، عن طريق أنشطتها المتعلقة بالضمانات ، أن يقصر استخدام المواد والمنشآت المكرسة لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية على هذه الأغراض ، والوكالة نفسها منخرطة في تعزيز استخدام الضمانات على نحو أوسع في الشرق الأوسط . وبموجب القرارات المتخذة من جانب المؤتمر العام للوكالة ما برحت تتشاور مع دول المنطقة بغية تطبيق ضمانات الوكالة على كل المنشآت النووية في المنطقة . وما تبين لي حتى الآن هو أن الريبة المتبادلة العميقة التي سادت المنطقة لوقت طويل ووجود مواد انشطارية غير مشمولة بالضمانات في دولة واحدة قد يتطلبان نهجا خاصا بالضمانات تكون أكثر تجاوزا بطبيعتها من أجل خلق الثقة .

وقد ينظر المرء أيضا فيما إذا كان يمكن ، في سياق استعادة العلاقات السلمية في المنطقة ، إضافة برامج التعاون النووي الاقليمي الى الضمانات كعنصر هام يؤدي الى منافع اقتصادية ووضوح متبادل . والثقة القائمة على التحديد الذي يتم بالتحقق يمكن أن تتعزز بعدئذ بواسطة الثقة القائمة على التعاون . وفي بعض المناطق الأخرى من العالم ، الأكثر سلما باعتراف الجميع ، فقد كان هذا النهج مثمرا .

وثمة عنصر هام ثان للمواجهة الحالية هو أثره على السوق العالمي للنفط . فالوقود الاحفوري اليوم يزود العالم اليوم بحوالي تسعين في المائة من طاقته ، ويمثل النفط ما يزيد على أربعين في المائة من الوقود الاحفوري . وأكثر من نصف الاحتياطي العالمي من النفط يقع في منطقة الشرق الأوسط . وهذا الاعتماد الشديد

للإعتماد العالمي على الوقود الأحفوري ، ولاسيما نـفـط الشرق الأوسط ، ليس جديدا . فبعد أزمة الطاقة التي حدثت في أواسط السبعينات ، أدت الجهود الرامية لحفظ الطاقة وتنويعها ، في بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ، الى تخفيض الاعتماد على النفط المستخدم في توليد الكهرباء من ٢٤ في المائة الى ٩ في المائة بين ١٩٧٤ و ١٩٨٦ . ولقد خففت الى النصف كمية النفط المستخدمة في توليد الكهرباء ، وهناك بلدان مثل فرنسا والسويد نادرا ما تحرق أي نـفـط لتوليد الكهرباء . واستخدام الطاقة النووية أسهم إسهاما كبيرا في تحقيق هذا التطور . وسيبرز السؤال حتما مرة أخرى عما إذا كان ينبغي الاعتماد على الطاقة النووية بشكل أكبر ، وذلك لتجنب الاعتماد الشديد على مصدر واحد للطاقة وزيادة التنوع في مزيج الطاقة العالمية .

لقد اختتم المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أعماله يوم ١٥ أيلول/سبتمبر . وبينما لم يتوصل الى إصدار إعلان ، كان هناك تأييد قوي للجهود الرامية الى منع انتشار الأسلحة النووية الى بلدان أخرى ، وللتحقق الفعال من استخدام المواد والمنشآت النووية في الأغراض غير العسكرية . وقد كان هناك أيضا تأييد قوي لنقل التكنولوجيا بشكل مكثف في مجال الطاقة النووية .

إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الاداة الرئيسية المتعددة الاطراف لهذا النقل للتكنولوجيا النووية ، ونظام ضماناتها يعتمد عليه باعتباره الوسيلة الرئيسية للتحقق من أن تعهدات عدم الانتشار المقطوعة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة تلاتيلولكو لأمريكا اللاتينية ومعاهدة راروتونغا لجنوب المحيط الهادئ تحترم . وبانضمام مزيد من الدول الى هذه المعاهدات ، وبتوسيع نطاق استخدام المواد والمنشآت النووية فإن دور الضمانات الذي تقوم به الوكالة تتزايد أهميته بشكل مستمر . ومن المرجح أن يظل كذلك مستقبلا .

لقد أوضح وزير خارجية جنوب افريقيا في بيان أدلى به مؤخرا أن بلاده مستعدة للانضمام الى معاهدة عدم الانتشار في إطار معين ، ومستعدة لبدء محادثات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية تتعلق بإبرام اتفاق ضمانات شامل بشأن المنشآت النووية بالبلاد . والوكالة على استعداد لبدء هذه المناقشات .

وقبل أن أبرز عددا من الأفكار الجديدة التي تتعلق بالضمانات والتي طرحت في المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار ، اسمحوا لي بأن أعلق باختصار على التشغيل الحالي للنظام . لقد عرض تقرير تنفيذ الضمانات لعام ١٩٨٩ على هيئة محافظي الوكالة في اجتماعها في شهر حزيران/يونيه الماضي . ويسرني أن ابلغكم بأن تقرير تنفيذ الضمانات توصل - كما فعل في السنوات السابقة - الى أن المواد النووية الخاضعة لنظام الضمانات ظلت في عام ١٩٨٩ مستخدمة في أنشطة نووية سلمية ، أو قدم بيان كاف عنها . لقد سبق الإعراب عن الشقة بالموال على نظام ضمانات الوكالة في المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار . وفي الوقت الذي يعد فيه المناخ

(السيد بليكس ، الوكالة
الدولية للطاقة الذرية)

السياسي مهياً للتوصل الى اتفاقات بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة ، فإنه من الواضح أن من الأهمية القصوى أن يكون أول نظام عالمي للتفتيش الموضوعي ناجحاً وبالتالي يسهل قبول اتفاقات نزع السلاح وتحديد التسلح اعتماداً على التفتيش والتحقق الموضوعيين .

ان شمول ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا يزال يتسع نطاقه . واعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ أصبحت اتفاقات الضمانات وفقاً لمعاهدة عدم الانتشار نافذة مع ٨٤ دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية البالغ عددها ١٣٧ دولة الأطراف في المعاهدة . إن ٥٣ دولة من هذه الدول البالغ عددها ١٣٧ الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لم تبرم بعد اتفاقاً مع الوكالة إعمالاً للمادة الثالثة من المعاهدة . وتحاول أمانة الوكالة باستمرار إبرام اتفاقات ضمانات مع تلك الدول . وإنني واثق بأن المفاوضات التي كانت تجرى مع واحدة من هذه الدول التي لديها منشآت نووية كبيرة مستأنف . ان النظام يشمل الآن ٩٢٣ منشأة ، من بينها ١٨٣ مفاعلاً للطاقة و ١٧٣ مفاعلاً للأبحاث و ٤٣ مصنع توليد وقود و ٧ مصانع للإغناء و ٥ مصانع إعادة تجهيز ، وهي تشكل ٩٥ في المائة من جميع المنشآت النووية خارج الدول الحائزة للأسلحة النووية .

لقد جرى إدخال عدد من التحسينات في تنفيذ الضمانات . وان القيود المالية الخطيرة التي صاحبت سبع سنوات متتالية من توقف النمو الحقيقي أدت الى جعل استخدام موارد الوكالة على أكمل وجه ممكن ضرورياً الى حد كبير . ولقد أحرزت وفورات كبيرة بتحسين استخدام الموارد عن طريق إدخال تعديلات على التنظيم والإدارة والأساليب . وإحداث وفورات أخرى يتوقف على الدول المشاركة . لقد حثت على وضع نظام مبسط لتعيين مفتشين للضمانات وقبلت دول عديدة ذلك ، وقد اتاح هذا بعض الوفورات . إلا أن الحدود القصوى لإعداد المفتشين وسائر القيود التي فرضتها بعض البلدان على تعيينات المفتشين لاتزال تعقد عملنا وستهم في زيادة النفقات . وأرى أنه ينبغي عدم اعتبار مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية مواطنين من بلدان معينة ، وإنما موظفين مدنيين دوليين . ومما يساعد على إنجاز مهمتنا بشكل كبير قبول الدول الأعضاء

(السيد بليكس ، الوكالة
الدولية للطاقة الذرية)

لجوازات المرور التي تصدرها الأمم المتحدة للمفتشين أو جوازات السفر التي تصدرها الوكالة لهم دون تطلب الحصول على تأشيرات دخول أثناء المهمة .

من بين التوصيات التي أصدرها المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار فيما يتعلق بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أذكر ما يلي :

أولا ، استخدام تكنولوجيات ونهج جديدة للضمانات فعالة بقدر تكلفتها بما في ذلك التفتيش العشوائي ،

ثانيا ، ضمان توفر تقنيات الضمانات الكافية فيما يتمل بمعالجة البلوتونيوم المنفصل وتخزينه واستخدامه ،

ثالثا ، النظر في اتخاذ الترتيبات التي تصورها النظام الاساسي للوكالة لإيداع أي كميات زائدة من البلوتونيوم واليورانيوم ذي المستوى العالي من الإغناء ،

تزيد على احتياجات دولة ما لدى الوكالة .

رابعا ، دراسة النطاق الممكن "تفتيش خاص" وتطبيقه وإجراءاته وذلك بالنسبة للظروف التي تتطلب استعادة الثقة ،

خامسا ، النظر في التطبيق الاوسع نطاقا للضمانات بموجب اتفاقات تبرم بطريقة طوعية في الدول النووية بأكثر الطرق اقتصادا وعملية ، باستخدام مخطط يتضمن الإبلاغ التام بشأن الأنشطة النووية المدنية مع إجراء تحقق عشوائي عند الضرورة ،

سادسا ، تقديم أية مواد ومنشآت قد تحول من الاستخدام العسكري الى الأنشطة النووية السلمية في الدول الحاضيزة للأسلحة النووية للتفتيش ، وذلك بإخضاع تلك المواد والمنشآت لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب اتفاقات ضمانات لوعية مع الوكالة ،

وأخيرا ، تحسين شفافية تقديم نتائج أنشطة ضماناتنا الى الجميع .

لقد كان نظام الضمانات جديدا قويا عندما أنشئ منذ حوالي ٣٠ عاما . اليوم ، اعتادت الحكومات على وجود مفتشين دوليين في المنشآت الوطنية الهامة ، لا تجد في ذلك الوجود تهديدا لسيادتها . وبالفعل ، فإن لها مصلحة مباشرة في عمل لنظام بطريقة طيبة ، وفي تقديم أقصى حد من التعاون لتسهيل عمله . إنه يوفر شيئا

(السيد بليكس ، الوكالة
الدولية للطاقة الذرية)

لا يمكن لها أن توفره بنفسها وهو الثقة نتيجة تفتيش خارجي محايد . ولنفس الاسباب ، للحكومات مصلحة في تحديث النظام باستمرار لتمكينه من تلبية المتطلبات الجديدة التي تظهر عن طريق تطوير التكنولوجيات النووية . كما أن ضمان التمويل وزيادة الموارد يحتاج اليهما أيضا في المستقبل لضمان الاستقرار لاسي نظام الضمانات ولتطويره .

هناك موضوع هام آخر يتمثل بالدراسة الراهنة للطاقة الراهنة هو الاقتناع المتزايد بأن المستويات الراهنة لانبعاث ثاني أكسيد الكربون في الجو تؤدي الى دفع عالمي ويجب تخفيضها . وان اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالتغير المناخي التي أنشأتها المنظمة العالمية للامداد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ذكرت هذا العام أنه يحتاج الى إجراء خفض قدرة ٦٠ في المائة من ثاني أكسيد الكربون لتحقيق استقرار الحالة عند المستوى الموجود اليوم . ويحتاج الامر الى إجراء تخفيضات بنسب أكبر لبعض أنواع الغازات الأخرى . حتى إذا ما كان لهدف عالمي أقل طموحا بكثير أن يوضع ، فإن مسائل بالغة الصعوبة ستظهر في مجال الطاقة ، حيث ينبعث أكبر قدر من ثاني أكسيد الكربون .

وفي هذا الإطار ، اسمحو لي بأن أذكر أنه بغية تحصيل معلومات تتسم بأكثر قدر من الموضوعية لإجراء دراسة شاملة للأثر البيئي لمختلف طرق توليد الكهرباء ومخاطرها ، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية - بالاشتراك مع عشر منظمات أخرى - تنظم ندوة خبراء في هلسنكي في الربيع المقبل . وستبحث الدراسة دورة الوقود كلها من التعديين الى التخلص من النفايات . ومن المأمول أن تشكل نتائج هذه الندوة جزءا من مدخلات مؤتمر الأمم المتحدة لعام ١٩٩٢ المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعنى دون شك بمسألة الدفع العالمي . وقد يكون من المفيد أن تنشأ للإعداد للمؤتمر بعض الآليات التي يمكنها تناول أسباب التدهور البيئي ، بما في ذلك النمو السكاني ، والتصنيع ، والنقل والطاقة - تلك القطاعات التي يجب وضع خيارات السياسة فيها . وان منظمة الأمم المتحدة ذات الخبرة الخاصة في هذه المجالات يمكن دعوتها للاضطلاع بدور أكبر مسؤولية في إعداد تلك الموضوعات للمؤتمر . وفيما يهم الوكالة الدولية للطاقة

(السيد بليكس ، الوكالة

الدولية للطاقة الذرية)

الذرية ، كلما كانت بداية إجراء حوار بين المهتمين بشؤون البيئة الذين يعدون
العدة الآن لمؤتمر الأمم المتحدة لعام ١٩٩٣ المعني بالبيئة والتنمية والمهتمين
بشؤون الطاقة في أسرع وقت ممكن ، كان ذلك أفضل . فكلا الفريقين بحاجة الى أن يدلّس
بدلوه .

وعودة الى مسألة تخفيض ابتعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون ، من خلال تدابير تتخذ في قطاع الطاقة ، أقول إنه ، على ما يبدو ، في الوقت الذي يحتمل فيه التوصل الى توافق دولي في الآراء حول الجهود الرامية الى زيادة الفعالية في استخدام الطاقة ، سيكون من الصعب التوصل الى اتفاقات بشأن فرض قيود على استخدام الطاقة ، لأن الطاقة عامل أساسي في التنمية الاقتصادية . وما من شك في أن الاهتمام سيتركز على زيادة استخدام مصادر الطاقة التي لا تسبب زيادة في نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي ، مثل القوى الكهرمائية والقوى النووية والمصادر المتجددة مثل الخلايا الغلظية الضوئية وطاقة الرياح .

فيما يتعلق بمصادر الطاقة التجارية المتجددة - باستثناء القوى الكهرمائية - فانها حاليا تنتج نسبة أقل من ٠,٣ في المائة من الطاقة في العالم ، ولا ينتظر في غضون العقود القليلة المقبلة أن تكون قادرة على انتاج أكثر من ٣ الى ٥ في المائة . أما الطاقة الكهرمائية فيمكن مد استخدامها في عدد من البلدان النامية ، ولكن هذا النوع من الطاقة لم يبق منه إلا القليل نسبيا الذي لم يستغل في البلدان الصناعية ، وكثيرا ما تثار ضد استخدامه اعتراضات بيئية .

وعلى الرغم من وجود معارضة كبيرة ضد استخدام الطاقة النووية في بلدان عديدة ، فلن يغوت أحد أن يلاحظ ، في غمار البحث عن وسائل للحد من ابتعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون ، أن الكهرباء المولدة من القوى النووية تمثل مصدرا غنيا للطاقة الخالية من ثاني أكسيد الكربون ، وأن هناك امكانية لتوسيع نطاق هذا المصدر . هناك حوالي ١٧ في المائة من الكهرباء في العالم تولد حاليا من القوى النووية - وأقل من ذلك قليلا يحصل عليه بالقوى الكهرمائية . ولو كان هذا الكم من الكهرباء قد ولد من الفحم لزادت ابتعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم بنسبة ٩ في المائة . وتتأكد هذه الحقيقة أيضا بمقد مقارنة بين ابتعاثات ثاني أكسيد الكربون في كل من المملكة المتحدة وفرنسا . ففي المملكة المتحدة ، حيث يولد حوالي ٧٠ في المائة من الكهرباء باحراق الفحم ، يبلغ ابتعاث ثاني أكسيد الكربون ٠,٧٨ في المائة من الكيلوغرام لكل كيلواط - ساعة . أما في فرنسا ، حيث يولد ما يزيد

على ٧٠ في المائة من الكهرباء بالقوى النووية ، فان ابتعاث غاز ثاني أكسيد الكربون لا يزيد على عشر قيمته في بريطانيا .

والاعتراض على توسيع استخدام القوى النووية لا يستطيع وحده أن يحل ورطة ثاني أكسيد الكربون العالمية ، وبالتالي لا ينبغي تشجيعه ، إذ أنني على ثقة بأنه لا يمكن أن يصمد عندما تكتسب محاولات تخفيض ثاني أكسيد الكربون صفة الجدية . فسيكون من المتعين آنذاك دراسة جميع الاحتمالات التي تسهم في تحقيق هذا الهدف . والاحظ أن اجتماع قمة الدول الصناعية المعقود في هيوستن في تموز/يوليه الماضي أعلن أنه :

"بالنسبة للبلدان التي تختار الطاقة النووية ، فان هذا النوع من الطاقة سيظل يشكل مصدرا هاما لامداداتنا من الطاقة ، كما أنه يمكن أن يلعب دورا ملموسا في تخفيض الغازات المنبعثة من الاحتباس الحراري" .

إن الاسباب الرئيسية لاعتراضات العامة على الاستخدام المتواصل والموسع للقوى النووية تكمن في القلق ازاء الحوادث وازاء التخلص من النفايات المشعة . وأعضاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فرادى وجماعات ، يعكفون على بذل جهود لتعزيز الأمان في جميع الأنشطة النووية ، بما في ذلك التخلص من النفايات . كما أنهم يروجون لأنشطة لتقييم المخاطر بشكل أكثر دقة ، وتحليل أسباب ونتائج الحوادث والاضرار .

سمحوا لي أن أدلي بهضمة تعقيبات على هذه الأنشطة .

بذل مؤخرا جهد لتحسين المعلومات في الميدان النووي ، وهو المقياس الدولي للحوادث النووية (أينس) ، الذي استحدثته وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية . إن أي حادث يقع في محطة للقوى النووية يستأثر بقدر كبير من اهتمام وسائل الاعلام ، وكثيرا ما يصعب على الاعلاميين والعامة أن يحكموا على مدى خطورة الحادث . ولتعزيز فهم أفضل للأحداث والحوادث غير العادية مهم مقياس ذو سبعة مستويات ، يجري استخدامه الآن على أساس تجريبي .

(السيد بليكسي ، الوكالة
الدولية للطاقة الذرية)

إن الأسباب والمراحل التقنية التي مر بها حادث تشيرنوبل تم تحليلها بالتفصيل في عام ١٩٨٦ ، تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ومنذ ذلك الوقت ظلت الوكالة ، بمفعة مستمرة ، منخرطة في دراسات مختلفة تتعلق بالحادث . وهذا العام اتجه الانتباه مرة أخرى الى الاثار الاشعاعية الناجمة عن الحادث من خلال النداءات التي وجهتها جمهوريات بيلوروسيا وأوكرانيا وروسيا في الربيع الماضي . وقد دعى العديد من هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لتقديم المساعدة بمختلف أشكالها الى الجمهوريات المتضررة . ويجري حاليا اعداد لاتخاذ قرارات بشأن هذه المساعدة . وبناء على طلب الاتحاد السوفياتي نظمت الوكالة وعدد من المنظمات الدولية - مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية ولجنة المجموعات الأوروبية - بالمشاركة الكاملة للجمهوريات المتضررة ، تقييما دوليا متخصصا للنتائج الاشعاعية للحادث والتدابير الوقائية المتخذة .

أما عمل البعثات التقنية - مثل توثيق البيانات القائمة وتقييم الحالة الاشعاعية الحالية ، والجرعات الفردية والجماعية ، وأثار التلوث البيئي والصحة الاكلينيكية ، وتقييم التدابير الوقائية المتخذة - فستكمل مع نهاية هذا الشهر . وقد قدم تقرير مرحلي الى الأمم المتحدة للنظر فيه في سياق استجابة منظومة الأمم المتحدة لتخفيف عواقب الحادث . وسيختم التقييم في نهاية هذا العام . وفي بدايات عام ١٩٩١ ستقوم لجنة استشارية دولية باستعراض تقارير فريق العمل وإعداد تقرير شامل ستشره الوكالة . إن جهدا كبيرا يبذل في هذا التقييم . فقد قام أكثر من ١٠٠ خبير دولي في مختلف الميادين بزيارة المناطق المتضررة ، وأجروا آلاف القياسات . ولم يكن الغرض ، بالطبع ، مجرد إعداد تقييم دقيق قدر الامكان ، ولكن الغرض أيضا ، بعد الانتهاء من التقييم ، المساعدة في تحديد أفضل الاستجابات وأكثرها ملاءمة .

وإذا أنتقل الى أنشطة الوكالة في مجال تعزيز السلامة النووية ، أود أن أذكر أن الوكالة ترتب لعقد مؤتمر في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ لمناقشة المرحلة التالية للتعاون الدولي في مجال سلامة القوى النووية ، بما في ذلك التخلص نهائيا من النفايات . بعد حادث تشيرنوبل الذي وقع في عام ١٩٨٦ ، شرع في تنفيذ برنامج موع

(السيد بليكس ، الوكالة
الدولية للطاقة الذرية)

للسلامة النووية في الوكالة ، وبُذِنَ العديد من الأنشطة الجديدة . وهناك شعور بأن الوقت قد حان لا لتقييم ما تم انجازه فحسب ، بل أيضا لرسم الطريق الواجب اتباعه في المستقبل . وعلى الرغم من أن المسؤولية الأولى عن سلامة القوى النووية تقع على عاتق حكومات البلدان التي تجري فيها الأنشطة النووية ، فإن السلامة في الوقت ذاته تعتبر مسألة تكتسب أهمية دولية .

واتساقا مع هذا التفكير ، حدثت زيادة كبيرة في خدمات الوكالة في ميدان سلامة القوى النووية وبمفة خاصة ، بعد التغييرات السياسية التي حدثت في أوروبا الشرقية والوسطى ، طُلب إرسال العديد من البعثات لاستعراض مواقع المنشآت النووية وتصميمها وتشغيلها والاستفسار عن الحوادث التي وقعت في الماضي . وأنشئ مشروع كبير للنظر في سلامة الجيل الأول من المفاعلات المبردة بالماء والمهدأة (WWR-440) ، بالاشتراك مع الاتحاد السوفياتي والجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية وبلغاريا وألمانيا والعديد من البلدان الغربية الأخرى ، والمجموعات الأوروبية والرابطة العالمية للمشفلين النوويين .

إن مسألة التخلص من النفايات المشعة لاتزال تسيطر على أذهان أناس كثيرين ، باعتبارها مشكلة لم يتسن حلها بعد . وربما كانت المشاكل القائمة حاليا في القطاع العسكري فيما يتعلق بالنفايات والتلوث سببا في تعميق هذه المخاوف . ومع ذلك ، هناك درجة كبيرة من توافق الآراء بين الخبراء الحكوميين ، حول كيفية التخلص من النفايات ذات النشاط الإشعاعي المنخفض والمتوسط والعالي - بطريقة مأمونة . وهذا التوافق يجري الإفصاح عنه تدريجيا في سلسلة جديدة من وثائق الوكالة تسمى سلسلة معايير سلامة النفايات المشعة (رادواي) .

أود أن أذكر أيضا أنه على الرغم من عدم وجود حالة ثبت فيها "إلقاء" نفايات مشعة في البلدان النامية ، فإن الوكالة استجابت للدعوات التي تنادي بوضع صك لاستبعاد مثل هذه الممارسات . وبالتالي استكملت اتفاقية بازل لعام ١٩٨٩ المتعلقة بنقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود ، بمدونة قواعد تتعلق بالنقل الدولي للنفايات المشعة والتخلص منها عبر الحدود ، اعتمدت بتوافق الآراء في الشهر

(السيد بليكسي ، الوكالة
الدولية للطاقة الذرية)

الماضي في المؤتمر العام للوكالة . وهذه المدونة تؤكد على الحق السيادي لكل دولة في حظر نقل مثل هذه النفايات الى اراضيها أو منها أو عبرها ، وتقضي بأن تجرى عمليات النقل عبر الحدود وفقا لمعايير سلامة مقبولة دوليا ، وبعد اخطار مسبق وموافقة مسبقة . وقد قرر المؤتمر العام أن يبقى على هذا الموضوع قيد الاستعراض النشط ، بما في ذلك استصواب إبرام صك ملزم قانونا تحت رعاية الوكالة .

إن معظم البلدان النامية ، على الرغم من حاجتها الملحة الى الطاقة ، ليس بمقدورها أن تستخدم مفاعلات القوى النووية الكبيرة المعقدة والمكلفة التي يجري تشغيلها حاليا في معظم البلدان . وإذا ما توفرت مفاعلات أصغر وأبسط تشغيلاً وأقل تكلفة ، وهو أمر من المحتمل حدوثه في غضون ١٠ سنوات ، فربما زاد اهتمامها بهذا الموضوع . وهناك بالفعل عدد من البلدان النامية تطلب من الوكالة اجراء بحث في الجدوى التقنية والاقتصادية لاستخدام المفاعلات النووية في تحلية مياه البحر . وبالنظر الى ضخامة مشكلة نقص مياه الشرب ، فإننا نتفهم هذا الطلب وسنعمل على تلبيته .

ولم تكن معظم المساعدات للبلدان النامية وعمليات نقل التكنولوجيا إليها عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية متمثلة بمشاريع الطاقة . ويؤسفنا أن نصيب الوكالة في تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال الدورة البرنامجية الرابعة قد انخفض . ولكن ، لحسن الحظ ، ازداد نمو صندوق الوكالة للمساعدة والتعاون التقنيين ، القائم على أساس المساهمات الطوعية ، زيادة كبيرة مما سمح بتوسيع نطاق المساعدة ونقل التكنولوجيا في مجالات الزراعة والطب والصناعة وحماية البيئة والهيدرولوجيا وما إلى ذلك . وقد مكن ذلك من القيام بمزيد من المشاريع المتعلقة ، على سبيل المثال ، بتحسين المحاصيل الزراعية ومكافحة الآفات والتحكم بالمياه ، والعلاج الإشعاعي للسرطان - وذلك على سبيل المثال لا الحصر . ولكن اسمحوا لي أن أركز بقدر أكبر على مشروع حالي يحظى بأهمية كبيرة .

يتعلق هذا المشروع بالأعمال الجارية لاستئصال الدودة الحلزونية في شمال إفريقيا . وقد انتشرت هذه الآفة بسرعة كبيرة في الجماهيرية العربية الليبية ، وإذا لم يوضع لها حد فإنها ستهدد الماشية والحيوانات البرية لا في بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط فحسب بل أيضا في البلدان الأخرى الواقعة في إفريقيا والشرق الأوسط . وقد شرع بتنفيذ برنامج كبير مشترك بين الوكالات لاستئصال هذه الآفة ، باستخدام تقنية تعقيم الحشرات بأشعة غاما ، وهي تقنية استخدمت بفعالية في أمريكا الشمالية . ويتعاون عدد من المنظمات ، بما فيها منظمة الأغذية والزراعة ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع ليبيا في هذا البرنامج الكبير ، الذي رحب به المجلس الاقتصادي والاجتماعي وشجعه . وباعتبار منظمة الأغذية والزراعة الوكالة القائمة بالدور القيادي الشامل ، تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور القيادة التقنية والدعم البحثي .

وأخيرا ، اسمحوا لي أن أذكر أن العديد من تقنيات النظائر التي تشجعها الوكالة في البلدان النامية تتمثل بالبحوث وحل المشاكل البيئية . وإن استخدام تقنية الحشرات المعقمة في مشروع الدودة الحلزونية له فائدة إضافية هامة تتمثل في خفض كميات مخلفات مبيدات الآفات التي قد تنجم عن أسلوب الاستئصال التقليدي . وتؤدي

مشاريع الوكالة المتمثلة بامتصاص السماد وتثبيت النتروجين الى خفض الاحتياجات من السماد ، مما يقلل من الاضرار البيئية والعبء المالي على الفلاح . ويوجد مشروع واسع النطاق يقوم على فروع المعرفة المتعددة . وهذا المشروع الذي يتسم بأهمية بيئية هائلة يتعلق بحوض الامازون البرازيلي . ويستخدم هذا المشروع ، الذي دخل عامه الخامس ، تقنيات النظائر المشعة لدراسة آسار استخدام الارض على البيئة والمناخ في الامازون .

وأود أن أختتم بياني ببعض التعليقات حول التمويل والادارة في منظومة الأمم المتحدة .

أولا ، يتعين عليّ أن أبلغ الجمعية العامة بأننا ، على الرغم من أن ميزانيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وضعت عبر السنوات بوصفها وثائق اتفقت عليها الآراء - عند مستوى عدم النمو الحقيقي - وعلى الرغم من أن الوكالة امتدحت دوماً على كفاءتها ، نواجه بعض الاحيان مشاكل مالية حادة بسبب تأخر الدول الاعضاء في سداد انصبتها . فقبل ستة أسابيع فقط كنا نواجه أزمة نقدية وخطر ايقاد أنشطة الوكالة . وتلقينا لحسن الحظ ما يكفي من الدفعات لتلافي الازمة . ولكن لا بد لي أن أضم صوتي الى الذين يحثون الدول الاعضاء على وضع ميزانياتها وتوقيت مساهمات عضويتها في المنظمات الدولية بطريقة تجعلها تراعي القواعد التي اعتمدت في هذه المنظمات بتأييد منها . إن المنظمات التي قام مجتمع الدول العالمي بانشائها وتأييدها واستخدمها بازدياد كادوات حيوية لهذا المجتمع لا ينبغي تعريضها لخطر الافلاس .

ثانياً ، يتعين عليّ مرة أخرى أن أعلم الجمعية العامة بقلقي إزاء تدهور أوضاع تعيين الموظفين الفنيين ، المتمثلة على سبيل المثال بتسوية المقر ، وتحديد المرتبات ، ومسائل المعاشات التقاعدية وما الى ذلك . وللأسف ، توجد دلائل على أن الوكالة خسرت نتيجة لذلك التدهور قدرتها التنافسية التي كانت تتمتع بها في القطاع الصغير من سوق العاملين من المهندسين والعلماء التي كانت تحصل منها على موظفيها المتخصصين . والواقع أننا لا يمكننا أن نعمل بصورة جيدة وأن نحظى باحترام العالم النووي إلا إذا كان موظفونا على نفس مستوى الموظفين الوطنيين المؤهلين جيداً العاملين في نفس المجال .

إننا نشاطر هدف إقامة نظام خدمة مدنية دولية موحد عن طريق تطبيق معايير توظيفية مشتركة ، ولكن النظام المشترك لا ينبغي أن يقلل الأيدي . فمنظمات أسرة الأمم المتحدة تتشاطر أهدافا مشتركة ولها أجهزة للتنسيق ، ولكن غاياتها وبرامجها ووسائل عملها ، علاوة على موقعها ، يجب أن توفر ظروف تشغيل تستجيب لاحتياجاتها المختلفة ، بينما تحافظ ، بالطبع ، على الدرجة الضرورية من عموميتها . وإنني أناشد الجمعية العامة أن تبقى ذلك في اعتبارها عند اتخاذها للقرارات التي تؤثر على النظام المشترك في مجموعه .

ثالثا ، وأخيرا ، اسمحوا لي أن أشير إلى عمل نظام مشترك أكثر أهمية ، ألا وهو أسرة منظمات الأمم المتحدة . إن أنظمة الاتصالات الحديثة تجلب ، شئنا أم أبينا ، تكاملا سريعا في العالم ، بما له من فوائد في التجارة ونقل الأفكار والتكنولوجيا ، ولكنها تجلب أيضا تضاربات في المصالح والصراع الناجم عن هذا القرب الجديد .

ولم يحدث قط أن كانت الحاجة إلى قواعد ومكوك مشتركة للعمل المشترك أكبر مما هي عليه الآن ، ولم يحدث قط أن كان المناخ الشامل للتعاون الشامل العملي أكثر تبشيرا بالنجاح مما هو الآن . وليس لدينا حكومة دولية ، ولكن لدينا نظام مشترك من المنظمات الحكومية الدولية التي تعمل وتتحرك عن طريق التوفيق والتنسيق وتوافق الآراء . ومن واجبنا أن نستفيد من هذه الأدوات استفادة كاملة لحماية الكوكب من التدمير البيئي ، وتحقيق التنمية ، وحماية حقوق الإنسان ، وتحقيق نزع السلاح القابل للتحقق ، وتحديد الأسلحة ، والتسوية السلمية للمنازعات . والوكالة على استعداد لتحمل نصيبها في الاسهام في عمل النظام المشترك في جميع هذه الميادين .

واسمحوا لي في النهاية أن أعرب عن شكر الوكالة الدولية للطاقة الذرية للحكومة النمساوية ، التي تقوم بدور المضيف الممتاز للوكالة وللعديد من المنظمات الأخرى التابعة لأسرة الأمم المتحدة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل هولندا ،

الذي سيتولى عرض مشروع القرار A/45/L.9 .

السيد بافلاك (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسر وفسد

بولندا أن يشيد بالمدير العام ، السيد هانز بليكس ، على بيانه الشامل البليغ الذي يشمل أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال عام ١٩٨٩ .

إن بولندا تقدر على نحو كبير الدور المفيد الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز التعاون الدولي في ميدان استخدام الطاقة النووية فسي الأغراض السلمية ، والتطوير الآمن للطاقة النووية ، ومنع انتشار الأسلحة النووية .

ونظرا لاتساع نطاق أنشطة الوكالة وبرامجها وتنوعها الكبير في عام ١٩٨٩ ، من الصعب للغاية معالجتها بالكامل هنا اليوم في بيان قصير . ولهذا السبب ، سأقتصر على المسائل الهامة بصورة خاصة ، أولها ، استخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء . وفي هذا المدد ، أسهمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية امهاما هاما في توفير الخبرة الفنية عن طريق بعثاتها المتعددة ، والمساعدة والتدريب التقنيين ، والتقارير والتوصيات المختلفة بشأن معايير السلامة النووية .

وإن الوكالة ، في تركيز اهتمامها على مسائل معينة مثل المقارنة بين الطاقة النووية والأنواع الأخرى من الطاقة ، من حيث أثرها على البيئة ونشر المعلومات عن المزايا الأيكولوجية للطاقة النووية - مدامت أعلى معايير السلامة مطبقة - تستحق تأييدنا الكامل .

وفي نفس الوقت ، تُعتبر الوكالة أكثر المؤسسات موشوقية وانسبها للاشتراك على نطاق واسع في تناول المشاكل المتعلقة بالمقبولية الاجتماعية للطاقة النووية . وينبغي أن يكون للوكالة دور رئيسي في أي مناقشة عالمية لاستخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية .

وشمة سبب دفين وراء ملاحظاتي بشأن موضوع المقبولية الاجتماعية للطاقة النووية . وفي هذا الصدد ، أعرب عن أسف وفدي بشأن وقد تشييد محطات القوى النووية في بولندا . وفي ضوء هذا القرار ، لن يتسنى استعادة الثقة في الطاقة النووية في بولندا إلا إذا طبقت بوصفها تكنولوجيات ومعدات مختبرة تماما في الغرب ، وذات موشوقية عالية . وفي هذا الشأن ، يكون أقصر سبيل لتحقيق هذا الهدف هو العمل على أن تطبق في بولندا أرقى تكنولوجيا مستخدمة في المجموعة الأوروبية أو الولايات المتحدة أو كندا .

وعلاوة على ذلك ، يرى وفد بولندا أن القبول المبكر من جانب جميع أعضاء المجتمع الدولي للمعايير المشتركة للأمن النووي والاتفاق المبكر على نظام شامل للمسؤولية عن الأضرار النووية ، بما في ذلك مسؤوليات الدولة ، أمر يمكن أن يساهم على نحو أكبر في تقبل الجماهير للطاقة النووية في مختلف أرجاء العالم . وقد قررت بولندا بدورها أن تنضم إلى اتفاقية فيينا وإلى البروتوكول المشترك واتفاقيات باريس بشأن المسؤوليات المدنية عن الأضرار النووية .

وأود أن أذكر هنا بأن الوكالة قد وضعت منهجية لتحديد مستويات الإشعاع التي يحظر عند بلوغها استهلاك أو استيراد أنواع مختلفة من الأغذية بسبب تلوثها الإشعاعي . وما من شك في أن المعايير الموحدة التي تطبقها حكومات مختلفة من شأنها أن تزيد الثقة العامة في التطبيقات السلمية للطاقة النووية .

ويرحب وفدي بالمعلومات التي قدمها المدير العام للوكالة ، السيد بليكس ،

بأن :

"الوكالة ترتب لعقد مؤتمر في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ لمناقشة المرحلة

التالية للتعاون الدولي في مجال سلامة القوى النووية . " (أعلاه ، ص ١٤) .

وتمثل هذه المبادرة دليلا آخر على أن الوكالة تتابع الأحداث منذ وقت طويل .

وتولي حكومة بلدي أهمية كبرى لأعمال الوكالة في توفير الضمانات في استخدام المواد النووية . والزيادة الحالية في كمية المواد المشمولة بالضمانات ، والتعقيد المتنامي في دورة الوقود النووية والتغيرات التكنولوجية السريعة في عمليات الدورة النووية ، كلها أمور تتطلب اتخاذ تدابير لكفالة عدم تخلف الوكالة عن ركب التقدم التكنولوجي ، وفي هذا الصدد ، أود أن أعلن أن بلدي قد تخلص من الإجراءات القديم والمستهلك للكثير من الوقت المتعلق بالموافقة على وجود مفتشي الضمانات فوق أراضيها .

وقد جاء في دراسة تمت مؤخرا لدور الأمم المتحدة في ميدان التحقق ، أن الوكالة :

"قد اكتسبت ، في تشغيلها لنظام ضماناتها ، خبرة قيّمة في ضمان عدم تحويل المواد النووية عن الأغراض السلمية وكذلك في إنجاز إجراءات التفتيش . وقد استند إلى تلك الخبرة في تصميم نظم التحقق لاتفاقيات مختلفة ويمكن أن تكون ذات قيمة كبيرة في وضع نظم للتحقق في المستقبل ."

(A/45/372 ، الفقرة ١٣٦)

ورأي وفدي يتفق تماما مع هذا التقييم .

وفي نفس الوثيقة ترد تقديرات من الوفد السويدي بأن إخضاع كل الأنشطة النووية المدنية ، في جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، لنظام الضمانات مستقتضي مضاعفة إنفاق الوكالة على الضمانات .

وتقدّر بولندا عظيم التقدير قرار الدول الحائزة للأسلحة النووية بوضع بعض منشآتها النووية تحت ضمانات الوكالة كدليل على حسن نيتها ، ولكن ما نحتاجه في المقام الأول هو تهيئة جميع الشروط المسبقة اللازمة لإجراء أكبر تخفيض ممكن في المستقبل المرشحي للأسلحة النووية . وتؤيد بولندا جميع السبل المفضية إلى تحقيق هذا الهدف .

وأود بمففة خاصة أن تؤكد على الفكرة الهامة الواردة في بيان السيد بليكسي والقاتلة بأنه :

"... يمكن ... إضافة برامج التعاون النووي الإقليمي الى الضمانات كعنصر هام يؤدي الى منافع اقتصادية ووضوح متبادل . والثقة القائمة على التحديد الذي يتم بالتحقق يمكن أن تتعزز بعدئذ بواسطة الثقة القائمة على التعاون . " (أعلاه ، ص ٣)

وفي هذا الصدد ، يلزم أن نشير الى أسواق المواد النووية . ويرى وفدي أن من الظواهر الإيجابية ميل الموردين النوويين الرئيسيين الى التعاون فيما بينهم على نحو أوثق .

وترى بولندا أن المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد أكد بقوة من جديد على الدور الحاسم الأهمية للوكالة في كفالة الامتثال للمعاهدة عن طريق نظام الضمانات الخاص بها وأنشطتها ذات الأهمية الحيوية للسلم والأمن الدوليين . ويحترم وفدي هذا الاتجاه ويؤيده .

وعلى هدي من تفهمها لضرورة تعزيز نظام عدم الانتشار ، ترحب بولندا بالإعلان الذي تقدمت به جنوب افريقيا مؤخرا عن عزم حكومتها على البدء في مناقشات مع الوكالة بشأن إبرام اتفاق للضمانات . ويؤمن وفدي أن البلدان الأخرى المعنية لا بد وأن تحذو حذو الممثل الذي ضربته جنوب افريقيا .

إن الحجم الكبير للموارد التي خصتها الوكالة في عام ١٩٨٩ للمساعدة التقنية يعد مثالا على العمل الممتاز الذي تقوم به أمانة الوكالة . إلا أن النجاح في نهاية المطاف في هذا المجال يقتضي أن تنفذ الدول الاعضاء التزاماتها الطوعية تنفيذا تاما . وعلى الرغم من الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها بولندا ، فإنها استطاعت أن تفي بالتزاماتها . وعلاوة على ذلك نعرب عن استعدادنا لأن نكثف اشتراكنا في أنشطة الوكالة عن طريق ما يلي : أولا ، زيادة المشاركة في المشاريع الميدانية الإقليمية والاقليمية للوكالة ، ثانيا ، اتخاذ الترتيبات لمزيد من الدوريات التدريبية في برنامج زمالات الوكالة ، ثالثا ، استضافة الحلقات الدراسية والدورات

التدريبية وغيرها في بلدنا ، رابعا ، مشاطرة خبرتنا مع البلدان النامية فيما يتعلق بتنظيم قياس جرعات تلوث البيئة والمواد والاعذية ، بما في ذلك تطبيق تكنولوجيا أشعة الازر في تنقية غازات المداخن في المنشآت التي تعتمد على إحراق الفحم . ونحن كالمعتاد على استعداد لتلبية الرغبات الأخرى للوكالة وللبلدان النامية .

وبولندا التي تترأس هذا العام مجلس محافظي الوكالة ، تعرب عن استعدادها لدعم الوكالة في الوفاء بمهمتها الهامة في ميدان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وتدعو سائر أعضاء الوكالة الى إقامة تعاون مثمر يعود بالفائدة على الجميع .

وفي الختام ، يشرفني تعبيراً عن دعم حكومتي لأنشطة الوكالة أن أعرض باسم وفود البرتغال وبلجيكا ورومانيا ونيجيريا ووفد بلدي ، مشروع القرار الخاص بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٨٩ . وهو مشروع قرار يستند الى قرار العام الماضي الذي اتخذته الجمعية العامة بتوافق الآراء . ونتوقع أن يعتمد مشروع القرار هذا العام أيضا بنفس الطريقة .

السيد ايردوس (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد

هنغاريا أن يعرب عن تقديره للتقرير الذي قدمته الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وللعرض الممتاز الذي قدمه للتو السيد هانس بليكس ، المدير العام للوكالة . ويسرني أن أوكد له اننا نتفق مع الاستنتاجات الرئيسية الواردة في تقريره ومع تقييمه لانشطة الوكالة في الفترة المنصرمة ، وكذلك مع المقترحات المتعلقة بالمستقبل .

وقد حرمت الحكومة الجديدة في جمهورية هنغاريا على أن تؤكد من جديد أثناء المؤتمر العام الرابع والثلاثين للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، الذي تشرف ممثل بلادي برئاسته ، التزامها بالنظام الاساسي للوكالة ، واستعدادها المستمر للاضطلاع بدور مفيد في زيادة تعزيز أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتوسيعها . ويعدد هذا الموقف نتيجة منطقية للتقييم الذي أعربت عنه في مناسبات عديدة حكومة هنغاريا ، والذي أود أن أوكد من جديد اليوم في هذا المحفل . إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعد ، في إطار مجموعة الوكالات التابعة للأمم المتحدة ، منظمة ذات أهمية فائقة وتؤدي بنجاح مهامها المحددة في نظامها الاساسي .

وإن هنغاريا ، شأنها شأن الاغلبية الساحقة للدول الاعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، قد استفادت من الخبرة الواسعة التي اكتسبتها الوكالة في مجالات عديدة ومن امكانيات التعاون الدولي على نحو كامل . وان مهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتمثلة في الاسهام في استخدام الطاقة الذرية في الاغراض السلمية ، مهمة أفادت بلادي كثيرا في إقامة قدرتها على انتاج الطاقة النووية . وما فتئت الوكالة تمد يد المساعدة لتحقيق طموحاتنا في الحصول على أقصى قدر ممكن من الامان في انتاج الطاقة النووية ، وكذلك في تشغيل محطة القوى النووية التابعة لنا بشكل موشوق واقتصادي ، الامر الذي يوفر لبلادنا ما يناهز ٤٠ في المائة من انتاجها من الطاقة .

ويمكنني أن أذكر العديد من الامثلة التي تثبت إسهام موارد الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، المادية والفكرية ، في الاستخدام الآمن والفعال لانتاجنا من الطاقة

النووية . وقد وفرت هذه الخلفية الطمأنينة لدى الجمهور والحوافز المهنية للصناعة . وعلى سبيل التمثيل الوجيز اذكر تنفيذ برنامج لتحديث نظام التفتيش في محطة القوى الذرية في مدينة باكس بفضل برنامج المساعدة التقنية - التكنولوجية للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومجيء بعثة فريق استعراض امان التشغيل التي قامت بفحص دقيق ومعقد لجوانب التشغيل والامان في هذه المحطة ، ومجيء البعثة التي سبقت التقييم المتكامل للسلامة في المفاعلات النووية الذي اجري في مفاعل البحوث في بودابست .

ونحن نقر ونؤيد الجهود المبذولة من أجل التركيز بشكل خاص في أنشطة الوكالة على السلامة النووية . وسيكون الاجتماع المقبل حول مسائل السلامة في محطات القوى النووية الذي سيعقد بمبادرة من الدول الأوروبية وبدعم من الوكالة ، حدثا هاما في مواكبة هذا الاتجاه . ونحن نؤيد أيضا مبادرات الوكالة الداعية الى التطبيق التجريبي لمقياس دولي للحوادث النووية مما قد يوفر معلومات ، مناسبة ومحيحة وقابلة للمقارنة ، عن الحوادث النووية والاحداث غير العادية .

وفيما يتصل بالجوانب القانونية للسلامة النووية ، تمثل أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالممثل طموحات تستحق التنويه بها . وفي هذا السياق ، فاننا نرحب بزيادة عدد الدول الاطراف في اتفاقية التبليغ المبكر عند وقوع حادث نووي ، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية ، واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ اشعاعي . وشرعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية باجراء دراسة تبعث على التفاؤل حول جميع جوانب المسؤولية عن الاضرار النووية . وفي العام الماضي ، أصبحت هنغاريا طرفا في اتفاقية فيينا والبروتوكول المشترك المتصل بتنفيذ اتفاقيتي فيينا وباريس . وشاركنا بنشاط في الدراسة الهادفة الى تحديث وتوسيع نطاق النظم القائمة الخاصة بالمسؤولية عن الاضرار النووية .

لقد أحرزت الوكالة الدولية للطاقة الذرية نتائج ملموسة في دراسة العلاقة المتعددة الوجة بين انتاج الطاقة وحماية البيئة البشرية . وان حكومة هنغاريا على وشك إعادة تحديد مفهومها لسياسة الطاقة ، وتود ، في هذه العملية ، أن تستفيد من

الطاقة الفكرية والخبرة المتوفرة لدى الوكالة . واننا ، إذ نفعل ذلك ، يحدونا الأمل لا في أن نحسن حالة بلدنا البيئية فحسب بل وأن نسهم أيضا في الجهود العالمية من أجل حماية البيئة .

وتتطلع الوكالة بدور بارز فيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وقد قام ممثل حكومة هنفاريا في المؤتمر الاستعراضي الرابع للدول الأطراف في المعاهدة بتقييم أدائها في هذا المجال ، ولاحظ بارتياح عميق أن المواد النووية في المنشآت الخاضعة لضمانات الوكالة يقتصر استخدامها على الأغراض السلمية البحتة . ونحن نولي اهتماما بالغا للإبقاء على نظام ضمانات يعول عليه ويكون جديرا بالثقة . وهذا ما يحدو بنا إلى تأييد كل الجهود الرامية إلى تمكين نظام الوكالة الدولية للطاقة الذرية من مواكبة الطلب المتزايد كما ونوعا . ونأمل أن يوفر هذا النظام ، حاضرا ومستقبلا ، الضمانات لكل دولة عضو في معاهدة عدم الانتشار مقابل الوفاء بالتزاماتها . وفي هذا السياق ، أود أن أسترعي الانتباه إلى الاقتراحات والمقترحات العديدة التي قدمت أثناء انعقاد المؤتمر الاستعراضي الرابع ، سواء في المناقشة العامة أو في اللجان ، والتي تستهدف تحسين أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الضمانات ، وتعزيز الثقة في نظام عدم الانتشار .

ويحتوي التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية على تفاصيل تتصل ببرامج المساعدة التقنية التي تقدمها الوكالة . وكما أشرت آنفا ، فقد استفادت هنفاريا من هذه البرامج في مناسبات عديدة ، وهي تعتمد على استمرار هذا النوع من التعاون . بيد أنني أود ، في الوقت ذاته ، أن أشير إلى أن جمهورية هنفاريا تشارك معلوماتها وخبراتها المتواضعة والمتزايدة في مجال التطبيق السلمي للطاقة النووية مع الدول الأخرى التي يمكن أن تستخدمها في عملية التنمية الجارية فيها . واسمحوا لي أن أذكر أننا سنحتفظ بعلاقات التعاون هذه ، ومنقوم بتعزيزها في السنوات المقبلة .

وفي الختام ، أود أن أؤكد قبولنا لتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وموافقتنا على مشروع القرار المقدم للتو من قبل ممثل بولندا تحت البند ١٤ . وأود أيضا أن أتقدم بالشكر الى السيد هانس بليكس على إدارته الناجحة وأن أشيد بالعمل الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

السيد كرافتشانكا (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

(ترجمة شفوية عن الروسية) : إن البند قيد النظر اليوم في الجمعية العامة ليس في نظرنا نحن في بيلوروسيا مجرد بند عادي بسيط على جدول الاعمال . فمجال أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاهداف التي أقيمت من أجلها لها أهمية حيوية ، وأقول حيوية بالمعنى الحرفي للكلمة . وبعبارة أدق فإنها مسألة تتعلق ببقاء الأمة البيلوروسية ذاته .

لقد ألقى وفدنا باهتمام كبير لبيان السيد بليكس المدير العام للوكالة . ويؤكد البيان والتقرير مرة أخرى أن الوكالة تقوم بدور هام في حياة البشرية اليوم . إن الوكالة تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق أهداف التنمية الآمنة المستقرة التي تحافظ على البيئة والتي يتطلع إليها المجتمع العالمي .

وأرجو من الوفود أن تصرف النظر للحظة عن تفاصيل عمل الوكالة وتفكر في المسألة الأساسية : ما هو الهدف الحقيقي لعملنا وعمل الوكالة ؟ تكمن الإجابة على هذا السؤال في الإعلان الذي أصدرته الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة منذ شهور قليلة في ظروف عالمية جديدة . وهي أن جوهر التنمية يجب أن يكون الإنسان باحتياجاته المادية والروحية المتنوعة .

ومن الجلي أن الإنسان هو أساس المقياس الذي ستقاس به في المستقبل أنشطة الوكالة وهي أنشطة تجري في عالم جديد يزداد فهمه للولويات البشرية العالمية والقيم الأساسية للشخصية الانسانية .

ولا أنكر أنه ربما تكون هذه وجهة نظر غير معتادة بالنسبة للمسائل المتعلقة بأنشطة وكالة تعمل في مجال تكنولوجيا محض .

ولكن هل مما يتسق مع حكمة الفكر البشري الجماعي المجسدة هنا في الجمعية العامة ، أن يفيب عن نظرنا الإنسان نفسه ، وذلك في خضم الأنشطة المعقدة المتعددة الأوجه التي تمارسها الوكالة ؟ إن هذا النهج في التفكير هو الذي يدعونا إلى الأمل في أن يدمج البعد الانساني ، بشكل متزايد ، في أهداف الوكالة في هذا العالم المتغير .

(السيد كرافتشانكا ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

وإذ انتقل الآن الى رؤيتنا لإمكانيات تطوير الوكالة . أود أن أؤكد ما يلي .
أولا ، من أهم المجالات الاستراتيجية لعمل الوكالة ، في رأي بيلوروسيا
بالإضافة الى دول أخرى ، إسهاما في تعزيز السلم والامن العالمي . ونحن نرحب
بالتأكيد بصفة أقوى على عمليات الرصد التي تقوم بها بغية توفير الحماية من تحويل
المواد النووية التي تخضع لنظام الضمانات الى الأغراض العسكرية . وهذا أمر له
أهمية خاصة بالنظر الى القلق المتزايد لدى المجتمع الدولي إزاء خطر انتشار الأسلحة
النووية واستخدام شبح استخدام تلك الأسلحة وسيلة لممارسة الضغوط النفسية
والعسكرية .

وهذا يفسر تأييدنا الذي لا يحيد للخط الثابت الذي يتبعه الاتحاد السوفياتي
وغيره من الدول التي سئمت البقاء أسيرة للخوف ورهينة لاحتمال نشوب معركة نووية
فاصلة كبرى . إننا نؤيد بقوة سياسة تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية
والنظام الدولي القائم عليها ، وفرض حظر شامل على التجارب النووية . إذ أنه
لا يمكن الحد من وجود الأسلحة النووية وكفالة القضاء التام عليها ، زمانا ومكانا ،
إلا بالجمع بين جهودنا في هذين المجالين معا .

ثانيا ، تؤيد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تصديق الاتحاد
السوفياتي والولايات المتحدة مؤخرا على معاهديتيهما الشائيتين ، معاهدة الحد من
التجارب الجوفية للأسلحة النووية ، ومعاهدة التفجيرات النووية الجوفية للأغراض
السلمية ، وكذلك بروتوكولات التحقق الملحقه بهاتين المعاهديتين . وبذا تتفتح
إمكانيات جديدة لغرض حظر كامل وشامل على جميع التجارب النووية ، ولتعزيز نظام عدم
الانتشار الدولي وتوفير ضمانات الامن للدول غير النووية .

وهذا أمر هام بالنسبة لنا لأنه ، كما أكد السيد كيبيتش رئيس مجلس وزراء
جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية في بيانه أمام الجمعية العامة في ٢٦
أيلول/سبتمبر من هذا العام ، فإن جمهورية بيلوروسيا تسعى الى تحويل إقليمها الى
منطقة خالية من الأسلحة النووية ، وتدرس إمكانية الانضمام الى معاهدة عدم انتشار
الأسلحة النووية .

واليوم ، تود جمهوريتنا أن تتقدم بمبادرة من هذه المنصة تتعلق بإنشاء حزام خال من الأسلحة النووية في المستقبل يتكون من بيلوروسيا وأوكرانيا ودول البلطيق ، ويمكن أن تنضم إليه بلدان أوروبا الوسطى إذا أرادت . ونحن نتقدم بهذا الاقتراح كمتابعة لمبادرة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بجعل البلطيق منطقة خالية من الأسلحة النووية ، وتطويرا لاقتراحات دول أوروبا الوسطى بإنشاء مناطق فسي أقاليمها تنخفض فيها الأنشطة العسكرية . ويحدونا الأمل في أن تدرس هذه المبادرة بعناية وأن تلقى رد فعل إيجابيا .

إننا على وعي تام بأن حصول جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية على مركز المنطقة الخالية من الأسلحة النووية من شأنه أن يؤثر على المصالح الاستراتيجية للعديد من الأطراف ، وإن هذه المبادرة تتطلب بالتالي اتباع نهج مسؤول يتسم بإمعان النظر في الأمور . وتعتزم جمهورية بيلوروسيا اتباع هذا النهج مسترشدة بالمبدأ القائل بأن الخطوات المتخذة لتحقيق هذا الهدف يجب ألا تضر بالمصالح الأمنية المشروعة لأي بلد أو بالاستقرار في القارة بصفة عامة .

ثالثا ، تهتم جمهورية بيلوروسيا اهتماما خاصا بالتوسع في البرامج الأمنية للوكالة بالنسبة لجميع أنواع المنشآت النووية ، ولا سيما محطات القوى النووية ، ولا شك في أن أهمية بذل المساعي في هذا المجال تتزايد بحدة بالنسبة لنا وللمجتمع الدولي برمته نظرا لتقدم المنشآت النووية وما يترتب على ذلك من تزايد خطر وقوع الحوادث .

ووفقا لتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فإن فترة التسعينات ستشهد مرور ٢٥ سنة على بدء عمل ٥٠ في المائة من محطات القوى النووية العاملة حاليا ، و ٢٠ سنة على عمل ٧٠ في المائة من مفاعلات البحث العاملة حاليا . ونرى أن أنشطة الوكالة مقبلة بذلك على مرحلة بالغة الأهمية .

(السيد كرافتشانكا ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

رابعاً ، يقدر وفدي أنشطة التفتيش التي تقوم بها الوكالة لرصد سلامة مفاعلات الطاقة النووية القائمة . ويرحب بامتداد حكومة الاتحاد السوفياتي وغيرها من البلدان في شرق ووسط أوروبا لإجراء اختبارات موضوعية رئيسية للسلامة وخاصة لمحطات الطاقة النووية القديمة . وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية على استعداد لتوفير خبرائها للمشاركة في أعمال الوكالة في هذا المجال . كما نعتزم أيضاً الانضمام الى الفريق العامل المفتوح العضوية الذي سيعقد ، تحت إشراف الوكالة ، جميع الجوانب المتشابهة للمسؤولية القانونية فيما يتعلق بالحوادث النووية ، ونحن مقتنعون بالحاجة الى وضع اتفاقية دولية عن المسؤولية عن الضرر الذي ينجم عن الحوادث النووية وخاصة الكوارث واسعة النطاق .

خامساً ، إن جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية مقتنعة بأن قضية منع انتشار المواد المشعة ، وغيرها من القضايا المتعلقة بالسلامة النووية ، يجب أن تحظى بالأولوية القصوى في جهود الدول الاعضاء في الوكالة وجهود الوكالة نفسها . وتؤيد جمهوريتنا توسيع البرامج في المستقبل في هذا المجال ، وتعتزم أيضاً المشاركة في عام ١٩٩١ في مؤتمر دولي للوكالة سيعقد على مستوى سياسي رفيع لكي يناقش مجالات النشاط التي تستهدف ضمان السلامة النووية أثناء العقد الحالي .

سادساً ، تدعو جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية بومفها طرفاً في اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع الحوادث النووية واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي ، كل الدول الى الانضمام الى هاتين الاتفاقيتين المعقودتين في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية والى تعزيز الآليات الدولية والوطنية لتنفيذهما . ويمكن للاتفاقيات الشائبة أن تقوم بدور هام في حل مشاكل السلامة النووية وحماية السكان من الإشعاع . وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية على استعداد للدخول في هذا النمط من أنماط التعاون مع الدول المعنية من أعضاء الوكالة ، وخاصة مع البلدان المجاورة .

سابعاً ، تؤيد جمهورية بيلوروسيا بحماس إنشاء وتطوير نظام للتزويد بالمعلومات الخاصة بالحوادث في محطات القوى النووية ، وهي المعلومات التي لا يحصل عليها حتى الآن سوى عدد قليل من الخبراء . وتعتبر أن من أهم واجبات الوكالة تنظيم تبادل أوسع للمعلومات عن الظواهر اللاحقة للحوادث . وهذا من شأنه أن يعزز المناقشة الأكثر صراحة ، والاستفادة من الدروس التي يمكن استخلاصها من ماضيها القريب المحزن ، وتبادل وجهات النظر المتعارضة بشأن آفاق تطوير الطاقة النووية .

ولا شك أن البشرية لا يمكنها أن تتخلى عن التكنولوجيا النووية السلمية ، ولن تفعل ذلك لا الآن ولا في المستقبل ، ولكن كل بلد وكل شعب من حقه أن يحدد متى وكيف وفي ظل أية ظروف يستخدم هذه الطاقة في استراتيجيته الإنمائية الاقتصادية ، وفي استراتيجيته لتحقيق التوازن البيئي وميانة المحيط الحيوي . وليس من قبيل المصادفة أنه لا يجري حالياً إنشاء أي محطات نووية جديدة في ١١ بلداً من بين البلدان السبعة والعشرين التي توجد بها محطات للقوى النووية .

ومن الواضح أن إنشاء محطات القوى النووية في المناطق التي عانت من آثار الحوادث النووية أمر غير وارد بتاتا ، وذلك أساساً من وجهة نظر إنسانية . وقد قرر برلماننا وحكومتنا ، في ضوء الحالة التي يجد فيها شعب بيلوروسيا نفسه وفي ضوء المطالبات القاطعة من جانب الرأي العام ، إيقاف العمل في محطتين نوويتين في أراضي بيلوروسيا . وفي جمهوريتنا كان هناك تأييد حماسي لقرار جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بإغلاق المحطة النووية لتوليد الطاقة في تشيرنوبل نهائياً .

إن المخاوف على مستقبل الطاقة النووية التي أثارتها حادثة تشيرنوبل في أذهان دعايتها ، لا يجوز أن تكون مبرراً للنقص في إتاحة المعلومات للمجتمع الدولي عن الحجم الحقيقي لكارثة تشيرنوبل ، لأن هذا النقص في المعلومات لا يؤدي إلا إلى عرقلة نمو التضامن الدولي وتأخير تدفق المساعدة الطوعية للضحايا . ويمكنني أن أقدر ، دون إفراط في تصوير الموقف ، أنه قد ظهر في صفوف شعب جمهوريتنا ، الذي يعيش في

ظروف سيكولوجية معبة ، عنصر واضح من عدم الثقة بأنشطة الهياكل الرسمية ، وخاصة الهياكل التي كانت قائمة في عام ١٩٨٦ ، وهناك أيضا أمل في أن يزيّد المجتمع الدولي من مساعدته ، وأود أن أتوخى الصراحة الكاملة مع الجمعية : الحقيقة المرة هي أننا نتّمكن الآن فقط ، بعد أربعة سنوات ونصف من الحادث ، وبمعوكة بالغة من شق شفرة فسي حاجز اللامبالاة والصمت وعدم التعاطف ، وهي أشياء نعتبر أنفسنا مسؤولين عنها الى حد بعيد .

وسمدر التاريخ حكمه على الذين أخفوا حقيقة آثار الحادث عن شعبنا طووال ما يزيّد عن ثلاث سنوات . ومن الصعب أن نقرر لماذا فعلوا ذلك ، وأن نفصل السبب عن النتيجة : هل كانت السرية سببا في الخداع ، أم أن الخداع هو الذي أدى الى السرية ؟ ومهما كان الامر ، فالتصرف كان تصرفا غير إنساني .

كل من يجلس في هذه القاعة قد استخدم خريطة جغرافية في مناسبة ما ، ولكنني لا أعتقد أنني مأكون مخطئا إذا قلت أن أعضاء وفدي أوكرانيا وبيلوروسيا وحدهم هم الذين يتعمّن عليهم أن يستخدموا في حياتهم اليومية خرائط لقياس مستوى الإشعاع . إن هذه الخرائط تنشر في صحفنا : فتخللوا حالة يصبح من اللازم فيها أن تنظم يوميا حياة كل أسرة وكل فرد على أساس هذه الخرائط . إننا نعيش تحت سيف ديموقليس ، بالمعنى الحرفي للكلمة .

إن النظرة السريعة الى هذه الخرائط ستوضح لكم كيف أن الحالة في بيلوروسيا حالة ليس لها نظير في التعمّد . فسمعين في المائة من النويدات المشعة الاتية من تشيرنوبل قد هبطت على أرض بيلوروسيا . وقد لوّثت تلك الإشعاعات ثلث أراضيها . وأصبح واحد من كل خمسة من السكان البالغ عددهم ٢٢٠٠٠٠٠ نسمة ومن بينهم حوالي ٨٠٠٠٠٠ طفل ضحية بهريئة لحادث تشيرنوبل ، ورهينة للإشعاع المؤجلة للإشعاع . وهناك ما بين ١٢٠٠٠٠ الى ١٥٠٠٠٠ نسمة من الذين يسكنون المناطق التي يرتفع فيها مستوى الخطر ينتظرون إعادة توطينهم في مستوطنات ما زالت تحت الإنشاء في مناطق غير ملوثة بالإشعاع . ولم تحدد بدقة حتى الآن الحدود الجغرافية ومعايير السلامة للعيش في

الأجزاء الملوثة في الجمهورية . وقد أجلى ما يزيد عن ٢٠ ٠٠٠ شخص في الأشهر الأولى بعد كارثة تشيرنوبل . وقد أصبحت هذه المنطقة الآن صحراء مشعة ، خالية من السكان ، لا ينهب إليها أحد وأنا أتحدث عن منطقة تبلغ مساحتها مئات الآلاف من الهكتارات أصبحت الآن محاطة بالأسلاك الشائكة . ويكون من المستحيل العيش هناك لمئات من السنين القادمة ، حتى طبقا لأكثر التقديرات تفاؤلا . وما زالت تظهر موجات أخرى من التلوث الإشعاعي . وعملية إزالة التلوث لا تسفر عن النتائج المرجوة . وتنتشر النويدات المشعة في جميع أنحاء الجمهورية وتهدد بالامتداد إلى أبعد من حدودها ، وقد وجدت في أجسام الناس حتى في المناطق التي لم تتلوث .

(السيد كرافتشانكا ، جمهورية
بيللوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

ومن أجل أن نتفهم تماما ضخامة ما حدث من الضروري استعراض تاريخ شعب بيللوروسيا في اطار تاريخ اوروبا . لا توجد شعوب كثيرة قس عليها التاريخ مثلما قس على شعب بيللوروسيا . ففي أكثر من مرة خلال القرون الماضية تعرضت قدرته على البقاء للاختبار . وعبر القرون فإن اقليمنا ، وهو مفترق طرق في اوروبا ، لم يسلم من غزو واحد أو حملة واحدة أو اعتداء واحد .

إن الحروب والابوثة ، التي تقع بانتظام رهيب عنيد ، مرة على الأقل في كل قرن ، كانت تخفّض تعداد شعب بيللوروسيا بما يتراوح بين الربع والنصف . فقد انخفض تعداد السكان الى النصف في الفترة بين منتصف القرن السابع عشر ونهاية القرن الثامن عشر . وفي نهاية القرن السابع عشر لم يكن قد بقي على أرضنا سوى أقل من مليون شخص . لقد كنا على شفا الابداء الجسدية . وفي بداية القرن التاسع عشر فقدنا ربع سكاننا . وفي سنوات الحرب العالمية الاولى فقدنا خمس سكاننا . ويعلم العالم كله أنه في محرقة الحرب العالمية الثانية قُتل شخص من كل أربعة اشخاص في جمهوريتنا .

وفي موقع خاتين حُرق سكان تلك القرية البيللوروسية المسالمون وحُرقَت القرية . وفي المركز التذكاري هناك نتقف الآن ثلاث من أشجار الغوش حزنا عليهم ، وبدلا من الشجرة الرابعة تحترق شعلة أبدية على سبيل الذكرى . وأود أن أؤكد ان الامر قد اقتضى مرور ٣٠ عاما حتى يعود تعداد السكان الى رقم ما قبل الحرب .

وبعد ذلك حدثت محنة جديدة : محنة تشيرنوبيل ، محنة القرن العشرين بالنسبة لشعب بيللوروسيا . وبينما أقف هنا على هذه المنصة ، تحضر في ذهني أصوات شعبي الخافتة يردد مرارا نفس السؤال : لماذا ؟ لماذا ؟

وفي اللغات السلافية ، بما في ذلك اللغتان الاوكرانية والبيللوروسية ، توجد لفظة "تشيرنوبيل" ، وهي تعني العلقم أو الافسنتين أو الحشائش المرة . وهذا استخدام ينطبق تماما على مأساة تشيرنوبيل . إنني لست من المؤمنين بالقدر المحتوم . إنني لا أؤمن بالحمية العمياء للقدر ، ولكن من ذا الذي لا تحرك مشاعره ألفاظ الرشاء المأساوية من سفر الرؤيا التي تترك أثرا لا يُمحى في القلب .

(السيد كرافتشانكا ، جمهورية

بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

"... فسقط من السماء كوكب عظيم متقد كمصباح ووقع على ثلث الانهار

وعلى ينابيع المياه ،

"واسم الكوكب يدعى الافستين فصار ثلث المياه افسنتين ومات كثيرون

من الناس من المياه لانها صارت مَرَّة" (الكتاب المقدس ، سفر الرؤيا ،

الإصحاح الثامن ١٠ و ١١) .

وفي نهاية القرن العشرين فإن العقل البشري ، الذي تشرب مذهب تحكيم العقل

والإيمان بالقوة الإبداعية للعلم والمعرفة ، يرفض قبول هذه العبارات على أن فيها

إنباء بالغيب وانها تنم عن المقدر في المستقبل لشعب بييلوروسيا . ومن أجل

الحيلولة دون ان تصبح تشيرنوبيل مأساة لا رجعة فيها بالنسبة لشعب بييلوروسيا ،

ينبغي لنا ان نعتمد فوراً مجموعة شاملة جديدة من التدابير الاضافية ، وخاصة

التدابير الطبية والبيولوجية . إن حقيقة الحال تختلف اختلافا شاسعاً عن التقديرات

الأولية التي أجراها الخبراء السوفيات والاجانب . ويتجلى هذا من واقع بيانات موشوقة

عن تدهور صحة سكان جمهوريتنا .

هناك خطر على الغدد الدرقية للأطفال . وحتى من الآن ، في المنطقة الجنوبية

من بييلوروسيا ، تضاعفت حالات مرض الغدة الدرقية . وفي المناطق المتأثرة بالإشعاع

زادت حالات مرض فقر الدم بمعدل سبعة أو ثمانية أمثال ؛ وزادت الحالات السقيمة

المزمنة لمرض بلعوم الأنف عشرة أمثال ؛ وزاد عدد حالات العيوب الخلقية بالميلاد

ما بين مرة ونصف ومرتين .

إن التغييرات المتعددة الوجه في نظم المناعة والغدد والجهاز العصبي والدم

في جسم الانسان وزيادتها زيادة بطيئة مطردة ، إنما يشكلان نوعاً مكتسباً بالإشعاع من

متلازمة نقص المناعة .

وهناك تهديد خطير يتمثل في الأمراض التناسلية والاورام المؤجلة . وقد لوحظ

اتجاه تصاعدي في حالات السرطان واللوكميا . ووفقاً لتقديرات بعض الباحثين

الأمريكيين الرسميين ، من المتوقع ان يصل عدد حالات السرطان الى الذروة بين عام

١٩٩٤ وعام ١٩٩٦ .

والآثار المزمنة للإشعاع عبر عدد من الاجيال قد تؤدي الى زيادة هدمية في مستوى الانحرافات الخلقية . هنا يوجد تهديد حقيقي للخصائص الوراثية لامتنا . وإن التهديد المحتمل على تناسل سكاننا في السنوات القليلة المقبلة ، كما يتجلى من البيانات المتتالية من مسح اجتماعي ، قد يدفعهم بطابع الجماعات المنبوذة في مجال الزواج في مائر مجالات العلاقات الإنسانية . لقد بدأ حدوث انخفاض ديموغرافي . وقد انخفض نمو السكان الطبيعي في جمهورية بيلوروسيا من ٧,٤ لكل ألف في عام ١٩٨٦ الى ٥,١ لكل ألف في عام ١٩٨٩ .

وتقوم جمهوريتنا باتخاذ تدابير فوق العادة . لقد وجهت جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية نداء الى المجتمع الدولي طلبا لمساعدته وتعاونه ، وهي ممتنة لما لفته من تضامن ودعم دوليين . بيد أن المساعدة قد أتت أصلا عن طريق قنوات غير حكومية . ونحن ممتنون للتعاون الذي بدأ بالوكالات الدولية المتخصصة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية .

لا بد من الحيلولة دون تكرار حادثة تشيرنوبيل مرة أخرى . إننا نحتاج الى كل حصيلة الخبرة الدولية في الكفاح ضد تبعات مثل هذه الكوارث . إن مثل هذه الخبرة يمكن ان تكون مفيدة للمجتمع الدولي حيث ان لكارثة تشيرنوبيل تبعات عالمية شاملة . ويرد هذا في تقرير اللجنة العلمية التابعة للأمم المتحدة حول آثار الإشعاع الذري ، المنشور في عام ١٩٨٨ والمصنف على أساس البيانات المقدمة من ٣٤ بلدا .

إن مجالات التعاون الدولي المقبل متحدها ، الى حد كبير ، نتائج بعضات البحث والخبرة الدولية في المناطق المتأثرة ، التي اشترك فيها عدد من المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة ، وخاصة منظومة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والوكالة الدولية للطاقة الذرية وكذلك لجنة الاتحادات الأوروبية واتحاد الصليب الأحمر وجمعيات الهلال الأحمر والمجلس العالمي للكنائس .

ويتجلى اهتمامنا الدائم بشتى أشكال التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الفحص العلمي الجاري برعاية الوكالة للآثار الإشعاعية وفي توقيع جمهورية

بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية اتفاقا رباعيا بشأن إجراء بحوث دولية وفي الاتفاق الثنائي مع الوكالة بشأن تلقي المساعدة الفنية .

وتعتزم جمهوريتنا أن تشترك اشتراكا نشطا في إعداد استراتيجيات لتدارك الخلل في النظم الايكولوجية والحفاظ على صحة الإنسان وحماية السكان من الاشعاع . ونحن مهتمون بأنشطة الوكالة وبالتعاون معها في مجال قياس مستويات الاشعاع والنشاط الاشعاعي في الأغذية وعلف الماشية لتحديد مستويات الصلاحية للاستعمال ، وتقدير دور "الجزيئات الحارة" وأثار الاشعاع ذي المستوى المنخفض ، والآثار الإشعاعية البيولوجية والتبعات المؤجلة الأخرى .

ونحن نقترح إنشاء مركز دولي في جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يخصص تحديدا لدراسة ما هو غير معروف حتى الآن من مشاكل الإشعاع ذات الصلة بالبيئة وبالتفاعل البيولوجي الإشعاعي ، مما من شأنه أن يكمل نشاط مركز تشيرنوبيل الدولي للبحوث المقام في جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، ومركز الإشعاعات الطبي في أوبنينسك بالاتحاد الروسي .

كما تقترح جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية استعراض معايير وشروط وإجراءات اعتماد المقررات ذات الصلة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهما من الوكالات والبرامج الدولية العاملة في إطار منظومة الأمم المتحدة ، وذلك لتزويد الدول بمساعدات خاصة في حالات انتقال الضرر النووي عبر الحدود .

وينبغي أن تكون تلك الدول ، في المقام الأول ، دولا لا تملك القدرة الوطنية اللازمة لاتخاذ تدابير وقائية . ومن ثم ، فإننا نقترح ، كذلك ، إنشاء صندوق تشيرنوبيل الاستثماري الطوعي الخاص لتمويل ما هو مناسب من برامج التعاون والمساعدة في المجال الدولي . فنحن على قناعة راسخة بأن ذلك الصندوق ، متى أنشئ ، يمكن أن يضم في مجلسه ، شخصيات سياسية مرموقة ، ورؤساء سابقين ، ورؤساء دول أو حكومات ، ورجال أعمال ، وممثلين بارزين عن الاتحادات العلمية والثقافية ، وزعماء طوائف دينية ، ورياضيين مشاهير . كما يمكن أن تشارك في أنشطة ذلك الصندوق ، الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالاستجابة في حالات وقوع الحوادث النووية وعدد من الوكالات والأجهزة المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة .

ونود الآن أن نطرح مقترحا آخر هو : أن نعلن ٢٦ نيسان/أبريل ، اليوم الذي وقعت فيه كارثة تشيرنوبيل ، يوما دوليا لدرء الكوارث النووية وغيرها من الكوارث الصناعية . ولقد أعلن برلمانا بيلوروسيا وأوكرانيا ، بموجب مرسومين خاصين ، يوم ٢٦ نيسان/أبريل ، أي يوم مأساة تشيرنوبيل ، يوم حداد وذكرى .

وترى جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية أن الأمر يقتضي أن تعتمد الجمعية العامة في الدورة الخامسة والأربعين قراراً خاصاً يعبر عن مدى تفهم ما تتسم به الكارثة من طبيعة عالمية ، وأن تضع خطاً محدداً لمضاعفة الإجراءات المنسقة بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، ومن بينها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وغيرها من المنظمات الدولية ، بغية تخفيف وطأة آثار تشيرنوبيل على الصعيدين العالمي والمحلي وتقليلها إلى أدنى حد ممكن .

وختاماً ، أود أن أعرب عن الأمل في أن تسهم القرارات التي ستتخذها الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وكذا بشأن المسائل المتعلقة بإشاع الإشعاع الذري والتعاون الدولي في تخفيف وطأة نتائج كارثة تشيرنوبيل وتقليلها إلى أدنى حد ، في تشجيع إقامة مزيد من التعاون النشط فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وزيادة فعالية عمل الوكالة ذاتها . ولن يتسنى حل كل تلك المشاكل إلا بالتفاعل المتجانس بين البيئة والسياسة ، بين كفالة السلامة من الإشعاعات والأخلاق ، بين الفتوحات الجديدة في ميدان الفكر العلمي والنزعة الإنسانية الحققة .

وإنني لعلى قناعة راسخة من أن المجتمع العالمي لن يستهل القرن الحادي والعشرين وهو مرتاح الضمير ، إلا إذا تم حل المشاكل العالمية وبخاصة تلك المتمثلة بالوقاية من الحرب ، والقضاء على الجوع والمرض والتخلف - وفي هذا الصدد نعلن كامل تضامننا مع أشقائنا في البلدان النامية - كما أن تلك المشاكل تشمل مسألة إنقاذ الشعوب التي عانت من تشيرنوبيل - وهي شعوب القوميات الروسية والأوكرانية والبيلوروسية وغيرها من القوميات ، وكذا مسألة القضاء على التهديد المحدق بهوية الأمة الموروثة .

فنأمل ألا تكون الكلمات التي اقتبستها منذ لحظات من ذلك الأثر الأدبي العظيم في جميع الأزمان ولدى الشعوب كافة ، أي الكتاب المقدس ، هي النبؤة التي ستصدق

(السيد كرافتشانكا ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

علينا ، ولتصدق بدلا منها كلمات شاعرنا البيلوروسي القومي اولاتسيمير دوبوكا ،
التي تتفنن بإرادة شعبنا التي لا تقهر وبملاسته وحيويته الفائقة :

"بيلوروسيا ، ياوردتي البرية

أنت ورقة خضراء ، أنت زهرة حمراء

شامخة في وجه أعتى الدوامات

لن تفتيك أبدا 'تشيرنوبيل' "

وإن شعبنا ليؤمن بل ويثق في أن ذوي النوايا الحسنة والإرادة القوية ،
رفاقنا من مكان دارنا المشتركة ، كوكب الأرض ، لن يتركونا نواجه الكارثة وحدنا .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥